عوائق الاستثمار في الحقول المشتركة بين العراق ودول الجوار وسبل معالجتها

Obstacles to investment in joint fields between Iraq and neighboring countries and ways to address them

الباحث : احمد جاسم محمد **أ. د. نبيل جعفر عبد الرضا**

المستخلص:

ان استثمار الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار له اهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية, فمن الناحية الاقتصادية فهو يحافظ على الثروة النفطية بجانب ذلك, رفد خزينة الدولة بالإيرادات المتوقعة من بيع انتاج النفط والغاز - مع افتراض تكييف حصة العراق المحددة من قبل اوبك مع الانتاج. ومن الناحية الاجتماعية فهو يمتص جزء من البطالة, واما من الناحية السياسية, فأن اتفاق الدولتين المعنيتين على استثمار هذه الحقول يدفع على الاستقرار ويحد من التوترات والاتهامات المتبادلة. الا ان هناك جملة من العوائق تحول دون ذلك اهمها الوضع الامني للعراق, وتاريخ العلاقات, وعدم قبول العراق بترسيم الحدود الدولية خصوصا مع الكويت. فضلا عن المعوقات الاخرى مثل الامكانات المادية والفنية, على رأسها ضعف التخطيط الاستراتيجي.

الكلمات الافتتاحية : الحقول المشتركة , عقود المشاركة , جولات التراخيص , الجهد الوطني.

Abstract:

The investment of the joint oil fields between Iraq and neighboring countries has economic, social and political importance. From an economic point of view, it preserves the oil wealth. Besides, it provides the state treasury with the expected revenues from the sale of oil and gas production - assuming that Iraq's share specified by OPEC is adapted to production. From a social point of view, it absorbs part of the unemployment, but from a political point of view, the agreement of the two countries concerned to invest in these fields

promotes stability and reduces tensions and mutual accusations. However, there are a number of obstacles that prevent this, the most important of which is the security situation in Iraq, the history of relations, and Iraq's non-acceptance of the demarcation of international borders, especially with Kuwait. As well as other obstacles such as financial and technical capabilities, on top of which is the weakness of strategic planning .

البحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة

اهمية الاستثمار في الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار

المقدمة

للنفط دور بارز في الاقتصاد العالمي, ويعد الشريان الرئيسي المغذي للصناعات على مختلف اشكالها, ولا يجادل اثنان على اهمية النفط من الناحية الاقتصادية والسياسية, وسواء على الاقتصاد الكلي او الجزئي, وتبرز اهمية الحقول النفطية المشتركة من ما ذكر اعلاه, فبعض البلدان التي لا تمتلك موارد نفطية تعد هذه الحقول بالنسبة لها مصدر من مصادر الثروة المهمة وحتى وان كانت جدواها الاقتصادية مساوية لكلف الشراء من الدول المصدرة فأنها تستثمر هذه الحقول لُتنشط اقتصادها وتحرك نشاط شركاتها النفطية, وكذلك القضاء على جزء من البطالة, والمحافظة على العملة الاجنبية. وهي تسرع من عملية الاتفاق على استثمار هذه الحقول حتى تحصد هذه المزايا سريعا, واما التي عندها مصادر اخرى من النفط غير الحدودية فهي بالعادة تؤخر عملية الاتفاق وعادة تستثمر هذه الحقول منفردة – من جانب واحد – وهذا ما يشهده العراق مع دول جواره.

للحقول النفطية المشتركة التي تكون بين العراق ودول الجوار, خصائص تميزها عن باقي الحقول النفطية, ليس من الناحية الجيولوجية او الوزن النوعي للنفط في خزانها, وانما لحساسية هذه الحقول من الناحية السياسية.

وتعد قضية ترسيم الحدود بين العراق ودول الجوار وخاصة تلك الحدود التي تكون مع دولتي الكويت وايران من هم القضايا التي من شانها تعرقل طرق المفاوضات على الحقول المشتركة معهم, وما يعقد الامر اكثر هو التأريخ مع هذه الدول الذي مُلئت سطوره بالحروب الطاحنة التي تركت اثراً ماديا ومعنويا على جميع المشتركين بها. ومازال التشكيك والاعتراض يطعن بالخط الحدودي الفاصل بين هذه الدول, ورغم المعاهدات والاتفاقيات التاريخية, التي تشهد بها الوثائق, يضاف الى ذلك القرار الاممي لسنة 1993 الذي يخص ترسيم الحدود بين العراق والكويت, إلا انه مازال الاشكال الحدودي قائماً مع تلك الدول خصوصا مع الكويت نظراً لقطع جزء كبير من اراضيه التي تضم ابار نفطية منتجة ومهمة للاقتصاد العراقي؛ حيث يرى العراق انه قد ظُلم وان التقسيم جاء مسيساً لصالح الكويت.

اهمية البحث:

تتمحور اهمية البحث من الحجم الكبير للموارد النفطية والغازية في الحقول المشتركة التي تشترك فيها دولتان او اكثر وكذلك من الاشكالات السياسية والقانونية والاقتصادية, التي تواجه عمليات استثمار تلك الحقول والتي نجدها واضحة عند التطرق الى تلك الحقول المشتركة بين العراق ودول الجوار فضلا عن ندرة الدراسات العربية والاجنبية التي تتطرق لهذا الموضوع .

مشكلة البحث:

يمكن تحديد مشكلة البحث بتوافر العديد من الحقول النفطية لمشتركة بين العراق ودول الجوار وبالذات مع ايران والكويت, ولم تستغل معظم هذه الحقول بسبب العلاقات السياسية غير المستقرة بين العراق وهاتين الدولتين, وبسبب عدم توفر الارادة المشتركة بين هذه الدول محل الاشكالات التي تحول دون استثمار الحقول النفطية المشتركة.

هدف البحث

يهدف البحث الى:

1- التعرف على ماهي الحقول النفطية المشتركة, وماهي خصائصها الجيولوجية والسياسية والقانونية؟

2- كيف تعاملت معها الدول صاحبة العلاقة من الناحية السياسية والقانونية ومن الاستثمارية؟

3- تقييم العقود الاستثمارية التي وقعها العراق في اطار جولة التراخيص الخامسة لاستقلال الحقول المشتركة بين العراق وكل من الكويت وايران.

4- التعرف على افضل السبل الحديثة والاقتصادية التي اتبعتها الدول لاستثمار هذه الحقول من اجل اقتراحها على المسؤولين وتطبيقها على الحقول النفطية والغازية المشتركة في العراق؟

فرضية البحث

تفترض الدراسة, ان العراق يعاني من مشاكل تمويلية وسياسية واقتصادية, هذه تعيق استثمار الحقول النفطية المشتركة بينه وبين الكويت وايران على الرغم من تاريخ صناعة النفط في العراق وخبرة كوادره الوطنية الا انه ما يزال يعاني من عدم قدرته على استثمار هذه الحقول وظلت معطلة عن الاستثمار.

اولا : مفهوم الحقول المشتركة.

1- مفهوم الحقول اصطلاحا

اصطلاح الحقل النفطي او الغازي يعني؛ مجموعة من الابار النفطية او الغازية تكون على شكل مجموعة في رقعة جغرافية تكون قريبة أحدها من الاخر فتنصب عليها المنشآت المختصة كالأبراج حتى تستخرج النفط, من مكامنه ، كما يمكن تعريفها بانها عبارة عن مكان فيه عدة ابار نفطية يستخرج النفط منها بالطرق الفنية المعروفة ، وقد تصل مساحتها الى عدة كيلومترات ويوجد نحو 43000 حقل في العالم الا ان الإنتاج يتركز معظمه بنسبة

تقدر حوالي (94%) من (1500) حقل تقريبا. وهي منتشرة برا وبحرا في أماكن متفرقة حول العالم (ياقو, 2002, 155).

ويمكن صياغة تعريف الحقول النفطية على انها الحيز الجغرافي الذي تكثر فيه آبار النفط والغاز لاستخراجهما من باطن الأرض او البحر ، او هي مجموعة من الابار النفطية منتشرة على مساحات معينة تقام عليها عمليات الحفر والاستكشاف ويتم استخراج الموارد النفطية من خلال حفر عميقة تدعى بالإبار وقد تكون هذه الابار كثيرة او قليلة حسب مساحة الخزان النفطي او الغازي فيها.

2- تعريف الحقول المشتركة

يقصد بالحقول المشتركة، الحقول التي تمتد بين دولتين او اكثر وقد تكون متكونة في دولة معينة ومخترقة لحدود دولة أخرى او في عدة دول، أي ان امتدادها الجيولوجي عابر لحدود الدولة السياسية, وقد تترتب عليها نزاعات خصوصا وان الحقل النفطي يتمثل بتكوينه الجيوفيزيائي ويتضمن اكثر من مكمن نفطي، ويمكن حفر اكثر من بئر فيه الذي يحتوي خزانه على هيدروكربونات، وتقسم هذه الحقول الى ثنائية وجماعية وفي الحالة الأولى تعني ان تشترك في الحقل دولتين فقط مثل الحقول بين الكويت والعراق، وفي الحالة الثانية يمتد الحقل بين اكثر من دولة مثل حقول النفط في بحر الشمال وبحر قزوين والخليج العربي (السعداوي واخرون,2010, 13-14) ويمكن ان نشير الى الحقول المشتركة بانها خزانات تقع في موقع حدودي بين بلدين او أكثر, والتي يمكن العثور عليها في كل من البر والبحر(urdaneta,2010,339). وكذلك يطلق عليها ضمن الموارد الطبيعية العابرة للحدود او الموارد الطبيعية المشتركة وهذا المصطلح الأخير منتشر بشكل واسع من قبل * LCIفي العمل ويشمل طبقات المياه الجوفية وموارد الهيدروكربونية العابرة للحدود. وهناك بعض الآراء تفضل ان تطلق عليها مصطلح (عبر الحدود) وتعتقد انها أفضل من مصطلح

(مشترك) ويعزو ذلك الى ان الأول يصف حالة المورد نفسه؛ ويدل على شيء يتجاوز الحدود. بينما تصف كلمة (مشترك) عن فعل او قرارات تتخذها الأطراف المعنية (أي المشاركة) وهي تفرض على الأطراف قبول الواقع مع الاخذ بالاعتبار انه لا يمكن تجزئة أراضي وسيادة الدولة على أراضيها وحتى عندما يكون هناك تعاون بين الدول المعنية لاستكشاف واستغلال الموارد العابرة لأسباب بيئية او اقتصادية. فيمكن اعتبار الموارد المشتركة من نافذة مادية او طبيعية او بيئية بحتة وليس من وجهة نظر قانونية. ولا يوجد الى الان مصطلح متفق عليه فيما يخص هذه الموارد(Rodin,2011,3-4). ويعرف الحقل المشترك ايضا بأنه الحقل الذي تم تحديد مساحته واحتياطاته وجيولوجية مكمنه الذي يحتوي على نفط او غاز وحصة كل طرف من هذا المكمن ضمن اتفاقية مبرمة بين طرفين او دولتين مع توفر حيادية الطرف الثالث. ويقسم مفهوم الحقول المشتركة الى قانوني ومادي, فالأول يقصد به هو النظام القانوني الذي تستند عليه الدولة بحق الاستكشاف واستغلال الاحتياطي الموجود في أراضيها؛ اما الاخر فيقصد به مدى تعلق هذه الحقول بالنواحي الفنية والعلمية. فتوصف هذه الحقول المشتركة بان لها امتداد متصل جيولوجيا عابرا للحدود فيمتد مخزونها ثم انتاجها عبر الحدود فتختلف نسب وإنتاج هذه الحقول حسب طبيعتها وتكوينها من حقل الى اخر وحسب انخفاضها وارتفاعها والطرق المستخدمة في الإنتاج فيما اذا كانت متطورة ام تقليدية وقد يطلق على هذه الحقول اصطلاحات عديدة مثل (المتداخلة، العابرة للحدود، المخترقة للحدود, الموارد المشتركة...) (عجيل، 2020، 95-96)

ثانيا: الحقول والتراكيب الجيولوجية المشتركة بين العراق وايران

توجد معظم تجمعات النفط والغاز في العراق وايران ضمن تراكيب جيولوجية مشتركة ومتجاورة ، إذ توجد بين شرق وجنوب شرق العراق وجنوب غرب ايران. تتكون هذه التشكيلات من الصخور

*International Law Commission: هي لجنة القانون الدولي المتكونة من الخبراء المسؤولين عن المساعدة في تطوير وتدوين القانون الدولي.

الجيرية العائدة الى للعصر الجوراسي على الرغم من وجود فوارق احيانا في المستحاثات – الاحافير– تكون غير متجانسة عند امتداداتها نحو وسط ايران بفعل الحركات التكتونية المتسارعة في الأراضي الايرانية وشدة الانكسارات فيها والفوالق . ويعتقد أن هناك حوض مشترك بين البلدين إلا أن الجيولوجيين يتعاملون معه كحوضين منفصلين على طول يقدر بنحو 300–400 كم وعرض منتظم بينهما يقدر بحوالي 150 كم . ويحتويان على تجمعات نفطية وفيرة ، ويمتد الحوض المشترك من وسط العراق حتى غرب وجنوب غرب ايران بموازاة محافظات البصرة وميسان والكوت ، وفي الجانب الايراني خضعت معظم غرب الأحواز صعودا الى مهران والشوش, لعمليات الترسيب المستمرة خلال الأزمنة الجيولوجية التي مرت عبر ملايين السنوات، ولذلك فأن الصخور الجيرية تشكل التركيب الجيولوجي للحقول المشتركة بين البلدين فضلا عن تقارب المسامية والنفاذية للصخور مع درجة الجودة (الحلفي وعبد الرضا، 2013, 105).هناك 15 حقل و تركيب جيولوجي مشترك بين العراق وايران. مثل حقل بدرة الذي ينتمي الى البنية الجيولوجية في حقل ازاديجان الايراني, وحقل نفط خانة الذي يشترك مع نفط شاه الايراني في منطقة المنذرية شرق العراق وحقل ابو غرب وحقل الحويزة وحقل الفكة في محافظة ميسان جنوب العراق (الفتلاوي والزبيدي,2015, 89).

يحاول كل من العراق وايران استثمار وتطوير الحقول التي تقع ضمن نطاق الحوضين الكبيرين ، سواء بمشروعات التراخيص من قبل العراق والاستثمار الوطني المباشر أو بالتعاقد مع بعض الشركات المنتمية لدول ترتبط بإيران بعلاقات جيدة لتطوير حقولها ذات الامتداد الجيولوجي والاستراتيغرافي أو من خلال شركة النفط الوطنية الايرانية .

خلقت الحقول المشتركة مع إيران إلى العديد من المشكلات التي حالت دون تطوير هذه الحقول منها حصول احتكاك في حقل ابوغرب في محافظة ميسان عندما منع حرس الحدود الإيرانيين الكوادر النفطية العراقية من عمليات تأهيل الحقل الذي يستغله الجانب الإيراني، كذلك تجاوز القوات الإيرانية على البئر الرابع من حقل الفكة في كانون الأول من عام 2009، نتيجة لاختفاء معالم ترسيم الحدود بين البلدين. وفي عام 1999 تم اكتشاف حقل نفطي عملاق في إيران يحمل اسم (ازادكان) يقع على بعد حوالي 10 كم عن الحدود العراقية و25 كم عن حقل مجنون العراقي . ومن الجدير بالذكر ان المكامن والحقول الإيرانية تأخذ مسار شمال غرب باتجاه الجنوب مما يعزز احتمالية امتداد البعض منها داخل الأراضي العراقية وبالتالي يتطلب استثمارها وتشغيلها كونها حقول مشتركة (الحلفي وعبد الرضا ،2013 ، 106).

جدول (13)

اهم الحقول النفطية والغازية والتراكيب المشتركة بين العراق و ايران

الحقول والرقع المشتركة	نوع الخام المنتج	التراكيب المشتركة	المكمن
السندباد	نفط + غاز	زربا طية	يمامة
السيبة	نفط + غاز	نهيرات	يمامة الزبير
الفيحاء	نفط	شهابي	يمامة المشرف
حويزة	نفط	–	–
فكة	نفط	–	–
ابو غرب	نفط	–	–
بدرة	نفط	–	–
نفط خانة	نفط	–	–
جيا سوخ	نفط	–	الفارس الاسفل

			الجريبي

المصدر: وزارة النفط, شركة الاستكشافات النفطية معلومات غير منشورة.

يشير الجدول (14) الى اهم الحقول النفطية والغازية والتراكيب المشتركة بين العراق وايران.

ثالثا: الحقول والتركيب الجيولوجية المشتركة بين العراق ودولة الكويت :

كانت الحقول بين العراق والكويت محل خلاف واضطراب, وكانت ابرز الاسباب التي على إثرها قيام العراق بغزو الكويت بسبب قيام الكويت بسحب النفط من حقل الرميلة (حسن,2012, 49–50) وصلت قيمتها اكثر من مليار دولار. وفي كانون الاول من عام 2011 كان هناك اعلان من قبل الحكومة العراقية انه توجد 10 حقول حدودية تحتاج الى رسم الحدود الدولية, من ضمنها الحقول المشتركة بين العراق والكويت. وتبرز المشكلة الرئيسية بين البلدين هو في ترسيم الحدود منذ عام 1993 (الفتلاوي والزبيدي, 2015 ,87–88) ومعظم هذه الحقول لها تراكيب مشتركة ممتدة في الجانبين وتعود الى العصر الطباشيري (الكريتاسي) وتعني هذه الحقول ان الخصائص الفيزيائية للصخور التي تحتوي على النفط الخام , متطابقة مثل حقول برقان والروضتين والعبدلي_ومودود وام المنافيش وظبي, ويقابلها في الجانب العراقي حقول الرميلة والزبير وسفوان وارطاوي (عجيل, 2020, 100) .

لا توجد اتفاقيات بين العراق والكويت بسبب السياسات غير المتوازنة في البلاد ، وتتمثل التراكيب الجيولوجية المشتركة بالجانب العراقي بحقول الرميلة، والزبير، وسفوان، وارطاوي ، ومن الجانب الكويتي حقول الروضتين، والعبدلي وبرقان ، وام المناقيش ، وضبي ، ومودود ، ولهذه التراكيب خصائص مشتركة للصخور التي تحتوي على النفط الخام والغاز الطبيعي، والتي تساعد في عملية انسياب الموائع في الحقول وتمكن من عملية سحب النفط من خلال الحفر المائل لمسافة تصل من (١٠٠٠–٣٠٠٠م) طولاً، وبعمق من (١٠٠٠–٢٠٠٠م)

عرضا . وكون حقلي الرميلة والزبير ينتميان إلى التركيبّ الجيولوجي نفسه للحقول الكويتية المجاورة، فإن الكويت قامت بالاتفاق مع شركات ("شل") و (إكسون موبيل) و (شيفرون) و (تكساكو) بعد عام ١٩٩١ للقيام بالمسوحات الزلزالية والاستكشاف في المناطق المجاورة لحقل الرميلة الجنوبي، وتم اكتشاف حقل جديد هو حقل ظبي، و تم استخدام طريقة الحفر الأفقي بقصد السحب والإنتاج من النفط فضلا عن ان الكويت استولت على 38 بئرا من حقل الرميلة الشمالي بعد عام 1991 (عجيل ، 2020، 101) وتفيد المعلومات ان الكويت بهذه الطريقة تستحوذ على 150 الف برميل يوميا من خلال اتفاق مع شركة شل واكسون موبيل وشيفرون ، وتكساكو منذ عام 1991 (الحلفي وعبد الرضا ،2013 ،104) وبالمقابل قامت شركة نفط الجنوب بالحفر والانتاج من قبة سفوان الغربية لتخفيض السحب على حقل الرميلة ومكامنه من قبل الكويت . يؤدي عدم الاهتمام بهذا الامر الى خسائر كبيرة, اذ لابد من ايجاد اتفاقيات عادلة تضمن حق الطرفين. (العبادي والمرسومي ، 2019 ، 21)

واهم الحقول والرقع الجيولوجية المشتركة بين العراق– الكويت هي :

1– حقـل الرميلـة

يشترك حقل الرميلة الجنـوبي في مكمن واحد مع الكويت وهو مكمن السجيل الأعلى ، من أصـل خمسـة مكـامن، والـذي يبلـغ طولـه 75 كم منها 5 كم فـي الجانـب الكـويتي، و 70 كم في الجانب العراقي وموقـع الإنتـاج مـن مكمـن السـجيل الاعلى يقـع فـي محطـة الرتقـة فـي الجانـب العراقـي، تقابلهـا محطـة الرتقـة أيضـاً فـي الجانـب الكـويتي، وبسـبب ترسـيم الحـدود ، بموجـب قـرار مجلـس الأمـن الرقم ٨٣٣ ، أُضـيفت إلـى الجانـب الكـويتي ٩ آبار منتجـة للنفط (الحمامي, 2015, 4) .

2– حقل الزبير

ثاني هذه الحقول المنتجة المشتركة مع الكويت هو حقل الزبير، والذي يشترك في مكمن واحد أيضاً هو (قبة صفوان)،الذي يبعد عن مدينة صفوان العراقية ٣كم ، وعن مدينة ـّ الرافضية الكويتية مسافة 12 كم ، وبسبب ترسيم الحدود أيضاً ، وفقاً لقرار مجلس الأمن المرقم 833 أضيفت 103 بئر منتج للنفط (عجيل ، 2020 ، 102) .

3- **حقل خضر الماي :**

يعد حقل خضر الماي خطا انحداريا يقع على بعد 80 كم الى الجنوب الغربي من حقل الرميلة . ويقع الحقل على الحدود الكويتية العراقية في محافظة البصرة . وقد تم حفر البئر الاستكشافي الأول فيه عام 1980 . وأشارت نتائج الحفر المسجلة الى وجود نفط في تشكيل اليمامة ، وغاز ونفط خفيف في تشكيل نجمة . تشمل المستودعات الرئيسة في هذه الرقعة مشرف، ونهر عمر، والزبير . وسيتم نقل النفط المنتج عبر خط أنابيب جديد بطول 65 كم الى مستودع الزبير رقم 2 (ميلز والخطيب ، 2018 ،41) .

4- رقعة الفاو

تقع في محافظة البصرة بالقرب من الحدود العراقية – الكويتية – الإيرانية، داخل منطقة تعرف بوجود إمكانات نفط مرتفعة في الجزء الجنوبي الشرقي من العراق، وحقل الزبير إلى الغرب، وحقول ابن عمر، والسيبة إلى الشمال والشمال الشرقي. ويقع هيكل أم قصر رقم 349 على بعد 12 كم الى الشرق من مدينة صفوان. وتم حفر البئر الاستكشافي الأول في عام 1978 . وقد أظهرت الاستكشافات احتمالات وجود نفط وغاز في تشكيلات مشرف ومودود ونهر عمر والزبير. ومع أن نتائج الحفر لم تثبت وجودٌ نفط وغاز، ولكن المنطقة ما تزال تعد منطقة عالية الاحتمالية لوجود النفط والغاز فيها. وبحسب الدراسات التي جرت عام 2016 ، توجد كميات هائلة للنفط والغاز في

تشكيلات مشرف والزبير، وخاصة في الجزء الغربي والشمالي من شبه جزيرة الفاو (ميلز والخطيب ، 2018 ، 39) .

5- رقعة جبل سنام

تقع في محافظة البصرة على بعد 8 كم غرب صفوان وتضم جبل سنام هيكل رقم (351). ويبلغ طولها في العراق حوالي 5 كم. تم حفر أول بئر استكشافية سنام -1 في عام 1978. وأظهرت نتائج الحفر والتوقيت والسجلات وجود بقايا النفط في تكوينات الأحمدي ، مشرف ، المود ، نهر عمر ، الشعيبة والزبير .سيتم تفريغ النفط المنتج عبر مشروع خط أنابيب جديد بطول (35) كلم إلى مستودع الزبير-1 (www.iraqenergy.org)

رابعا: عوائق الاستثمار في الحقول المشتركة بين العراق ودول الجوار

تتميز بيئة العراق بشكل عام بأنها من البيئات الطاردة للاستثمار, نتيجة الوضع الامني المتردي وتأثير بعض الحركات السياسية وغيرها من العوامل على جزء كبير من القرارات الهامة, التي اهمها القرارات الاقتصادية . فضلا ذلك انتشار الفساد بشكل كبير بين اروقة مفاصل الدولة على اختلاف عناوينها المدنية والعسكرية وبما ان العالم اليوم اصبح في اطار العولمة, كقرية صغيرة -كما يُعبر عنها- لهذا فهو يشاهد ويراقب مدى عدم صلاحية البيئة الاستثمارية بتفاصيلها من تخلف الخدمات والانفلات الامني الواضح فكل هذا يحد من القرار الايجابي للمستثمر الاجنبي الذي يروم او يخطط للاستثمار داخل العراق بصورة عامة.

ترتبت على وجود تركيبات جيولوجية, تمتد عبر الحدود البرية بين العراق والدول المجاورة، انعكاسات قانونية وسياسية واقتصادية سواء على المستوى الاقليمي او الدولي. وابرز مثال على ذلك الحقول المشتركة بين العراق والكويت.

تحد وجود بعض العوامل منها التاريخية ومنها الذي مازال مستمر من توجه الشركات النفطية العالمية منها والاقليمية, لتوظيف استثماراتها في الحقول المشتركة بين العراق والدول المجاورة بشكل خاص. ويتبع ذلك وجود بعض المتغيرات تفترض انها تكون مستقرة وثابتة وفقا للنظم المؤسساتية, إلا انه في العراق نجدها من المتغيرات السريعة وهي تتبع سياسيات شخصية, وكمثال على ذلك واهمها بعض القوانين, حيث تفسر وتتغير مع تغير الاشخاص, هذا الاخير يُعد من المحرمات عند المستثمرين, لأنه يؤدي الى ارتفاع المخاطرة والخسائر واحيانا, الى الافلاس.

ونوجز بعض العوامل التي نرى انها تعيق عملية الاستثمار في الحقول المشتركة.

1- مخاطر السلامة :

تتسم بعض هذه الحقول المشتركة بالمخاطر الامنية تتمثل بالمخلفات الحربية من الغام ومتفجرات مختلفة الانواع ومنشأ الصنع نتيجة الحروب التي خاضها العراق سواء مع الجانب الايراني او الجانب الكويتي . وتعتبر هذه اهم العوامل التي تعيق استثمار هذه الحقول او تبطئ من عملية استثمارها لما فيها من مخاطر على الافراد والشركات بصورة عامة بسبب وجود المخلفات الحربية عند الحدود العراقية – الإيرانية والحدود العراقية – الكويتية وعلى الرغم من مرور عشرات السنين على انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1988)، لا تزال معظم المحافظات المحاذية لإيران، في جنوب العراق وشرقه، تعاني من الألغام والمخلفات الحربية التي ارتبطت بتلك الحرب والحروب التي تلتها، مثل حرب تحرير دولة الكويت عام 1991 وحرب إسقاط نظام صدام حسين عام 2003، ثم جاءت الحرب ضد تنظيم داعش (2014 – 2017) لتزيد الأمور تعقيداً في محافظات شمال وغرب البلاد. وتشير بعض المصادر الرسمية الى وجود عشرات آلاف من الألغام والقطع الحربية غير المنفلقة من المخلفات الحربية في مختلف

محافظات البلاد، ما تشكل تهديدا جديا على حياة المواطنين هناك. كما تشير بعض الإحصاءات إلى وقوع ما لا يقل عن 250 ألف عراقي قتيلاً أو معاقاً نتيجة تلك المخلفات. وكانت دائرة شؤون الألغام العراقية أعلنت في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي عام 2021، أن «حجم التلوث الكلي في العراق يبلغ نحو 5994 كم مربعا، تم تنظيف نحو 50% منه، مشيرة إلى أن «غالبية الألغام مزروعة على الحدود الشرقية للعراق (الشرق الأوسط ، 2022، 2) . ولأن العراق يفتقر الى الخبرة العالية في معالجة هذه المخلفات وعدم تخصيص مبالغ او اعطاء صلاحيات الى المسؤولين للتعاقد مع الشركات المختصة لإزالة هذه المخلفات, فقد ينتج عنها ضحايا واعاقات بشرية كما هي حال الشواهد تبين الوقائع التي حدثت, نتيجة هذه المخلفات وبالتالي احالتها وتعهد المقاول بمعالجتها يجنبنا المخاطر المحتملة بل الاكيدة منها

2- اضطراب العلاقات بين العراق ودول الجوار

شهدت العلاقات التاريخية بين العراق ودول الجوار الكثير من الاضطرابات سواء على الصعيد السياسي أو الأمني أو العسكري مثل الحروب وغيرها.

أ- **الجانب الامني:**

تشهد الحدود العراقية المحاذية لدول الجوار خروقات متكررة من تسلل مهربين وعصابات وتجار مخدرات ولكن اهم من هذه العوامل هو تسلل الارهابيين الذين لهم افكار هادفة لتدمير البنى التحتية والسيطرة على المرافق المهمة في البلد ومنها الموارد النفطية والتي تكون قريبة جدا من الحدود هي التي ترتفع درجة المخاطر فيها بشكل عالي وتظهر فيها مشاكل متفرقة, وهذا العامل الاخير مؤثر جدا وهو الذي يعمل على تأخير الاستثمار او الحد من نموه في الحقول الحدودية المشتركة .

ب- **الجانب العسكري:**

وثقت كتب التاريخ الحروب التي دارت بين العراق ودول الجوار متمثلة بحرب الخليج الاولى مع ايران والثانية مع الكويت ومع بعض الدول الاجنبية البعيدة منها والقريبة التي كانت بقيادة الولايات المتحدة عام 2003 . فضلا عن حرب العصابات المتمثلة بداعش والمجاميع الاجرامية الاخرى. هذه الحروب لها تأثير كبير على جميع الاستثمارات بشكل عام وينسحب هذا التأثير على الحقول الحدودية المشتركة مع الدول المذكورة بشكل خاص, كونها قريبة جدا من مسرح المعارك والعمليات الحربية ولا يمكن لأي عملية استكشاف او تطوير او انتاج تتم في هذه الاراضي, وامثلة موجزة عن هذه الحروب :

الحرب العراقية الايرانية:

دارت هذه الحرب بين الدولتين واللذان يعدان من اهم البلدان المصدرة للنفط في العالم وفي منطقة الخليج العربي, والذي يقدر نسبة الاحتياطي في هذه المنطقة في وقتها حوالي(60%) من احتياطيات المؤكدة بالعالم . وقد انتهت بخسارات مادية وبشرية كلف الطرفين الكثير منها. فقدرت التكاليف العراقية بأكثر من 80 مليار دولار والذي خسر اكثر من 73 مليار دولار بينما قدرت التكاليف في الجانب الايراني بأكثر من 100 بليون دولار امريكي فضلا عن مليون بين جريح واسير وقتيل.(الجهني, 2001, 50- 52) استمرت هذه الحرب لثمان سنوات 1980-1988 حيث كانت هذه الحرب مدمرة لكل شيء من بنى تحتية ومرافق ومؤسسات مشيدة واستثمارات قائمة . وعلى هذا توقفت بعض الحقول النفطية المنتجة والتي كانت قريبة جدا من مشهد الحدث فضلا عن ايقاف الخطط التنموية الهادفة الى تطوير واستكشاف بعض الحقول الحدودية.

حرب العراق مع الكويت:

بدأت هذه الحرب في فجر الثاني من اغسطس 1990حيث قام العراق باحتلال الكويت ليتفاجأ العالم بداية حرب ثانية قصيرة لكنها شرسة (هويدي, 2000) كان النفط هو محور هذه الحرب حيث بدأ الصراع على توزيع الحصص لإنتاج النفط في اوبك (مرهون, 1970, 12) وانتهى باتهام العراق للكويت حول موضوع حقل الرميلة. ونتج عن هذه الحرب ازمة عالمية في بدايتها حيث وصل سعر برميل النفط الى حوالي 37 دولار في الاسواق العالمية, قبل ان تعمل الدول المنضوية تحت جناح الوكالة الدولية للطاقة في ضخ كمية من النفط لتقلل من الطلب على النفط وبعدها هبطت الاسعار الى ما بين 22–23 دولار للبرميل رغم توقف النفط الكويتي والعراقي (عز الدين, 1996).

واتهمت الحكومة العراقية الكويت بضخ ما قيمته (2,4) مليار دولار من النفط خلال الفترة ما بين 1988–1990 والذي هو ملك للشعب العراقي ، وعلى الكويت ان تعيد هذه الاموال للعراق نتيجة بيعها نفط العراق من حقل الرميلة الذي يسمى بحقل الرتقة في الجانب الكويتي واعتبر ذلك بانه اشبه بالعمل الحربي لأنه يسبب الانهيار الاقتصادي (الخالدي, 9,1991).

3- ضعف إدارة الحقول المشتركة:

يواجه العراق مشكلة في إدارة الحقول المشتركة مع الكويت وايران؛ كونه الطرف النفطي الأضعف تكنولوجياً ومالياً، في مواجهة جيرانه عند استغلال المكامن النفطية المشتركة، على الرغم من أن العراق يهيمن جغرافياً على الجانب الأكبر من الحقول النفطية. ويؤكد خبراء نفطيون أن مساحات بسيطة نسبيا من تلك الحقول تقع خارج الأراضي العراقية، لكن العراق كان أضعف من جيرانه تقنيا وماليا في استثمار المكامن المشتركة

4- المشكلات الحدودية البحرية بين العراق وكل من الكويت وايران:

هنـاك مشـكلة قائمـة بـين العـراق، وكـل مـن الكويـت وايـران فـي منطقـة البحـر الإقليمـي والجـرف القـاري المجـاور لسـواحل هـذه الـدول الثلاثـة، وعـدم تحديـد مجـالات هذه الـدول بشكل دقيق، علـى الـرغم مـن تـداخل هذه المجـالات فـي مـا بينهـا، وكـان فـي مقـدمتها حقـول الـنفط المكتشفة فـي الميـاه الإقليمية ، والتـي كـان مـن المفتـرض أن يكـون للعـراق فيهـا حصـة ، انطلاقـاً مـن مبـدأ المشـاركة جغرافيـاً، ومـع ذلـك حـاول العـراق مـراراً ٍ وتكـراراً الـدخول فـي مفاوضـات مـع هـاتين الـدولتين الجـارتين، وابرام اتفاقية مع كل منهما إلا ان لم ينجح في ذلك، وفـي الوقـت ذاتـه أبرمـت الكويت وايران اتفاقيةّ ثنائية لتحديـد الحـدود البحرية بينهمـا مـن دون التنسـيق مـع العـراق، وكـان ذلـك فـي عـام ١٩٦٨، وقد سـارع العراق إلى التصريح بعدم إلزامه باتفاقية تحديد الحدود البحرية بين هاتين الدولتين (عجيل ، 2020 ، 99) .

ان العراق قد شخص المشكلة منذ وقت مبكر وهي اقتسام العراق مع كل من الكويت وإيران مناطق البحر الإقليمي والجرف القاري المجاور لسواحل هذه الدول الثلاث ، وعدم تحديد مجالات هذه الدول بشكل دقيق على الرغم من تداخل هذه المجالات فيما بينها، مما يرتب تداخل حقوق تلك الدول على الثروات الطبيعية الموجودة في تلك المناطق وفي مقدمتها حقول النفط والغاز الطبيعي ، وهذه المشكلة مستمرة حتى الوقت الحاضر ، خاصة مع اعتبار أي اتفاق ثنائي غير ملزم للطرف الثالث ما لم يوافق عليه . ان وضع العراق الجغرافي الخاص على الخليج العربي ، بالإضافة الى ظروف العراق خلال العقود السابقة ادى الى حرمان العراق من التركيبات المشتركة للنفط والغاز الطبيعي المتواجدة في المناطق البحرية المجاورة لسواحل العراق وهذا يتنافى مع مبادئ العدالة التي يجب الاخذ بها بالإضافة الى الظروف المصاحبة عند تحديد الحدود في الحالات المشابهة, هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان مبادئ العدالة والانصاف من المبادئ التي ثبتتها الدول الخليجية في تشريعاتها، وطبقت في العديد

من الاتفاقيات الثنائية المعقودة بين الدول المطلة على الخليج العربي (المحنة ، 2005 ، 41)

5- مشكلة الحدود البرية بين العراق وكل من الكويت وايران

ان الحقول العراقية الكويتية هي في الأصل حوض واحد هو حوض الخليج العربي ، والتي تكون نواته في الكويت في حقول برقان و الغوار و الاحساء، على شكل هلال تصل اطرافه الشمالية جنوبي العراق (سالم والسعدون، 2013 ، 30).

على الرغم من ترسيم الحدود بين العراق والكويت بعد حرب الخليج الثانية، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧) لسنة ١٩٩١ ، ودخول العراق والكويت في عدة جولات من المفاوضات التي لم يتم التوصل من خلالها الطرفان إلى حل نهائي يتضمن أي اتفاقية تهدف الى اقتسام الإنتاج، بين البلدين حسب نسب ومقدار ما يمتلكه كل منهما من المكمن النفطي(عبدالله, 2010, 4).

بدأت مشكلة الحقول المشتركة بين العراق والكويت في قت ليس بالقصير ، حيث برزت مع اكتشاف حقلي (الرميلة الجنوبي) في العراق وحقل (الرتكا) في الكويت والواقع ان كلا الحقلين يشكلان تركيباً نفطياً واحداً واي استثمارات منفردة من قبل الكويت او العراق يؤدي الى الاضرار بالطرف الاخر . وزاد المشكلة تعقيدا عندما الكويت بدأت فعلا منذ اواسط الثمانينات في استثمار هذا الحقل من جانبها ، أي من حقل (الرتكا) مع العلم ان جانب الكويت لا ينتج الا حوالي 60 الف برميل يوميا. بينما ينتج حقل (الرميلة الجنوبي) في الجانب العراقي حوالي 1.5 مليون برميل يوميا. وهذا الفارق في غزارة المخزون بين المكمنين بالإضافة الى إهمال أصول التعامل الدولي دفع بالكويت الى التجاوز وبشكل عمدي على حصة العراق من المكمن التي تفوق بشكل كبير جدا حصة الكويت التي سحبت كميات هائلة عن

طريق استخدام وسائل غير قانونية كأسلوب الحفر المائل (المحنة ، 2004 ، 45) .

وعلى الرغم من الاجحاف الكبير الذي لحق العراق بموجب هذا الترسيم فقد ظلت اجزاء كبيرة من هذا الحقل ضمن الاراضي العراقية . وبذلك تستمر المشكلة القانونية التي تعيق استغلال هذا الحقل على حالها حتى الوقت الحاضر ويبقى الوضع المعلق لهذا الحقل مشكلة امام تطبيع العلاقات بين العراق والكويت وفتح صفحة جديدة تقوم على أساس مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل .

اما عن الحقول العراقية – الإيرانية ، فقد أشارت عدة دراسات لوجود حقول نفط تمتد عبر تلك الحدود مثل حقل (ابو غراب) والذي يسمى في الجانب الإيراني حقل (دهلران 1و2) والذي يقع في محافظة عيلام، وتم اكتشافه عام 1972 . وحقل (النفط خانه) ويسمى في الجانب الإيراني حقل حقل (نفت شهر) وهو يقع في محافظة عيلام الأحوازية . وحقل الفكة الذي يسمى في ايران (حقل پايدار غرب) بدأ الاهتمام بوضع تلك الحقول وغيرها من الحقول المشتركة منذ العام 1963. من خلال الاجتماع الذي عقده ممثلون من العراق والكويت وايران في جنيف في العام 1963 على طريق أجراء المفاوضات من اجل حل منازعات الحدود وفي ذلك الاجتماع وضح جميع الأطراف رغبتهم في التوصل لحل عادل لجميع منازعاتهم وبضمنها مسالة حقول النفط المشتركة . وبعد ذلك بفترة قصيرة زار ممثل من ايران العراق في تشرين الثاني من العام 1963 ، واجرى مباحثات مع السلطات العراقية حول المسائل الحدودية وجرى بعدها التصريح ان كلا الدولتين قد اتفقتا على الاستثمار المشترك للنفط سواء بالنسبة للحقول العابرة للحدود بينهما او بالنسبة للمناطق المتنازع عليها برا وبحرا ، مع ملاحظة مصالح كلا الدولتين ومع الاعلان السابق فان المسالة لم تحسم حتى الوقت الحاضر وظلت مثار نقاش ومحل اختلاف

بين الطرفين من دون التوصل الى حل عادل وعملي يضمن مصالح الطرفين وبقيت في اطار التداول حتى انها كانت ضمن جدول المباحثات في اخر زيارة لوزير النفط العراقي لإيران في عام 2003 (المحنة ، 2004 ، 47).

وهناك العديد من المشكلات بين العراق وايران حول استثمار الحقول التي تقع بينهما, غالباً ما يُرافق ذلك احتكاكات عسكرية بين حرس الحدود الإيراني وكوادر النفط العراقية، التي تحاول مراراً وتكراراً استثمار حقل (أبو غرب) في محافظة ميسان، والبئر الرابع من حقل الفكة، والذي تجاوزت عليه الحكومة الإيرانية عام ٢٠٠٩، وذلك لاختفاء معالم تثبيت الحدود بين البلدين . والجدير بالذكر أن المكامن والحقولّ الإيرانية تأخذ مسار اً لها باتجاه الشمال الغربي و باتجاه الجنوب، مما يعزز احتمالية امتداد البعض منها داخل الأراضي العراقية ؛ْ وبالتالي يجب ان يكون استثمارها وتشغيلها على قاعدة كونها حقولاً مشتركة (عجيل، 2020 ، 103).

خامسا: سبل تعزيز الاستثمارات في الحقول المشتركة بين العراق ودول الجوار

الاتفاق مع الدول المجاورة حول استثمار الحقول المشتركة:

1- ينبغي ان يقوم العراق بالتوصل الى تثبيت دعائم الحدود الدولية مع كل من والكويت وايران ومن ثم ابرام الاتفاقيات الثنائية اسوة بدول العالم الأخرى التي سبقتنا في استغلال حقولها المشتركة, لكي يمكن تنظيم واستغلال ثرواتنا النفطية والغازية. وفي هذا الاطار وقع العراق اتفاقية مع الجانب الكويتي حول استثمار الحقول النفطية المشتركة في العاصمة الاردنية, حيث تم اختيار شركة استشارية للطاقة اي ار سي البريطانية من اجل وضع افضل الاليات لاستثمار هذه الحقول, وذكر وكيل وزارة النفط الكويتية على ان العقد ينص دراسة الحقول بين العراق والكويت لتحديد

الطريقة الناجعة لاستثمارهن ووضع النقاط القانونية والفنية التي تنظم عملية الانتاج بما يحقق المنفعة الى طرفي القضية, وتمتد حقول النفط على جانبي الحدود بين الكويت والعراق والتي رسمت بقرار 833 الصادر في 27 ايار من عام 1993 من الامم المتحدة (المكدمي,2015, 124) . فيما اكدت وزارة النفط العراقية على ان العقد مع الشركة البريطانية ينص على اعداد دراسة شاملة فنية ومكمنيه للحقول الذي يقول الجانبان بانها مشتركة ومن ابرزها هو حقل الرميلة الجنوبي الرتقة وحقل سفوان– العبدلي وتعتبر هذه الاتفاقية بداية لاتفاقيات لاحقة وفق المعطيات التي ستظهر( )https://arabic.sputniknews.com

فيما اكد مدير دائرة العقود في وزارة النفط العراقية ان الاتفاق ايضا نص على ان تزودنا الشركة المذكورة بحجم الاحتياطي للحقول وجميع التفاصيل التي تتعلق بهذه الحقول (https://shafaq.com) وذكر المتحدث باسم وزارة النفط الكويتية ان هذه الاتفاقية نتيجة جهد ست سنوات من العمل والجهد الشاق بين البلدين وتأتي اهميتها من تنفيذ مذكرات التفاهم والتي اهما هي الحقول المشتركة (https://al–ain.com) اختيار هذه الشركة البريطانية من بين اربع شركات تقدمت كونها من الشركات الرائدة, وتتبع اهمية الاتفاق ايضا من حل النزاع حول هذه الحقول التي كان احد اسباب لغزو الكويت هو اتهام العراق للكويت بالسحب الغير شرعي من حقل الرميلة العملاق وايضا يمهد الطريق حول اتفاقيات اخرى حول الحقول المشتركة مع باقي الدول المجاورة واهمها ايران (https://elaph.com) ان اتفاق العراق مع الجارة الكويتية حول استثمار هذه الحقول يعد احد الحلول الناجعة للاستقرار السياسي والامني فضلا عن المحافظة على الثروات النفطية والغازية من الاستنزاف ولما لها من مردود مالي مؤثر في طبيعة الاقتصاد العراقي. وتقتضي المصلحة الوطنية التوصل الى اتفاق مع ايران لاستثمار الحقول المشتركة بينهما

خاصة بعد ان اعلن وزير النفط الإيراني بيجن زنكنة، أن الطاقة الإنتاجية في حقول النفط في غرب كارون المشتركة مع العراق ضمن حدودها مع البصرة العراقية ارتفعت من 70 ألفاً إلى 400 ألف برميل يومياً خلال الأعوام السبعة الأخيرة، وفق خطة تهدف إلى رفع تلك الطاقة خلال السنوات القليلة المقبلة إلى مليون برميل يومياً. كما أن المدير التنفيذي لشركة "أويك" المطوّرة لحقل (آذر) غربي إيران، غلام رضا منوجهري، أعلن بشكل مفاجئ قرب بدء استخراج 65 ألف برميل من النفط الخام يومياً من الحقل المشترك مع العراق، والذي يسمى داخل العراق "حقل بدرة"، وتبلغ احتياطاته المؤكدة نحو 3 مليارات برميل، وإنتاجه اليومي نحو 45 ألف برميل منذ العام 2015، ويُدار من قبل ائتلاف شركات روسية وكورية وماليزية وتركية، تهدف لزيادة إنتاجه إلى 170 ألف برميل يومياً.(https://www.independentarabia.com)

2- من الممكن اختيار احد صيغ الاستثمار المفضلة لاستغلال النفط في حالة وجود خزين نفطي واحد مشترك يمتد عبر الحدود من خلال عدة اساليب أهمها ما يلي: (المحنة، 2004، 123)

أ- اسلوب مقاسمة الارباح والعائدات. كما هو الحال مع منطقة (فاشت بوصفا) الواقعة بين البحرين والسعودية ، حيث بقيت منطقة خاضعة للسيادة السعودية على ان تقسم عائدات الانتاج النفطي الصافية بين السعودية والبحرين .

ب- اسلوب التقسيم الجيولوجي للاحتياطي في الموقع ذاته . وتكرر استخدام هذا الاسلوب مرات عديدة كما هو الحال في اتفاقية 1968 بين ايران والسعودية وكذلك اتفاقية 1969 بين ايران وقطر وغير ذلك من الاتفاقيات .

ت- اسلوب الاستثمار المشترك . ورغم اعتبار هذا الاسلوب الاكثر قبولاً ونجاحاً الا ان تطبيقه لم يتم بنسق واحد انما عن طريق تطبيق نظم قانونية مختلفة من اجل

استغلال الحقول المشتركة مثل نظام وحدة التشغيل Unit Operations في الاتفاقية المبرمة بين هولندا والمانيا الغربية ، ونظام توحيد المصالح Unitizotion في الاتفاقية المبرمة بين النروج والمملكة المتحدة.

3- توحيد عمليات الاستغلال والانتاج تحت مسؤولية مشغل واحد. ويمكن تحقيق الاستغلال المشترك باتفاق الدول المعنية على الاخذ بأحد صور المشروعات المشتركة والوصول الى علاقة تعاقدية واقتصادية ثابتة على اساس قواعد العدالة والانصاف والمساواة ، تستمر الى حين استنزاف المصدر المشترك. وهناك دعائم اساسية ترتكز عليها الخطة المشتركة لاستغلال حقول النفط والغاز العابرة للحدود الدولية وهي :

أ- ان تتولى جهة واحدة يتفق على اختيارها الاطراف او من يمثلهم ، مسؤولية ادارة جميع النشاطات المتعلقة بتطوير واستثمار الحقل المشترك وتشغيلها .

ب- تخصيص نصيب كل من الطرفين من انتاج المصدر المشترك وفقاً لمعيار عادل يتفق عليه بعد تقدير كمية الاحتياطي وقبل بدء الانتاج .

ت- يتحمل الاطراف نفقات التشغيل بنسبة حصتهم في الانتاج .

ث- الفصل بين ملكية المواد المستخرجة وادارة المشروع ، فلجهة التشغيل سلطات ادارية وفنية دون ان يكون لها حق ملكية في النفط او الغاز المنتج .

ج- يستمر الاتفاق ساري المفعول الى حين نضوب المصدر المشترك .

ح- للأطراف الحق في التصرف في حصتهم من الإنتاج دون ان يؤثر ذلك على المشروع (المحنة ، 2004 ، 126).

4- التوصل الى ترسيم عادل ومنصف للحدود البحرية بين العراق والكويت وايران ، يضمن للعراق الاستفادة من الثروات النفطية الكامنة في قاع المناطق البحرية المحاذية للعراق من الخليج العربي. وفي حالة تعذر التوصل الى اتفاق من

الضـروري إحالـة موضـوع الخـلاف الحدودي إلـى محكمـة العدل الدوليـة، وموضـوع الخـلاف النفطـي حـول الحقـول المشـتركة إلـى المركـز الـدولي لتسـوية النزاعـات الدوليـة فـي واشـنطن، أو إلـى محـاكم التحكـيم الدوليـة الأخـرى؛ كـون هنالـك علاقـة واضـحة ووثيقـة بـين الاسـتثمار النفطـي الأجنبـي والتحكيم.

5- علـى الحكومـة العراقيـة ان تعمل على تـوفير البيئـة المناسـبة لجـذب الاسـتثمارات النفطيـة الأجنبيـة، وتشـريع قانون للنفط والغاز ينظم كل مراحل استغلال الثروة النفطية والغازية في العراق، مـع اعتمـاد مبـدأ الشـفافية فـي إعـلان العقود الموقعة مع الشركات الأجنبية، وبيـان الجهة التي يُلجأ لها, عنـد حصـول نـزاع بين أطـراف الاتفاقيـة النفطيـة؛ فهذا يعزز دوافع المستثمر الأجنبي نحـو الاستثمار فـي المشـاريع النفطية عموما ومنها الحقول المشتركة.

6- التأكيد على ضرورة تنفيذ العقود الموقعة مع الشركات الصينية والاماراتية في اطار جولة التراخيص الخامسة بعد اجراء بعض التعديلات عليها نظرا لأهميتها الكبيرة في استغلال الرقع والحقول المشتركة بين العراق وكل من ايران والكويت .

7- على الحكومة العراقية ان تخصص جزءا من مواردها المالية في الموازنة العامة من اجل تعزيز استثمارات الشركات الوطنية في اطار الجهد الوطني لاستغلال الرقع والحقول النفطية والغازية المشتركة بين العراق ودول الجوار.

الاستنتاجات:

1- يشترك العراق مع دول الجوار بعدد من الحقول النفطية والغازية ويتركز العدد الاعظم من هذه الحقول بين العراق الكويت من جانب والعراق وايران من جانب اخر.

2- بعض هذه الحقول مستثمرة بشكل منفرد من قبل طرف دون اخر, ولا توجد اتفاقيات مع هذه الدول في الوقت الحاضر يُعتد بها.

3- عدم توفر بيانات تفصيلية حول هذه الحقول, والقائمين عليها يمنعون وصول المتوفر منها الى من يهمه امرها, لأسباب مجهولة, تقلل من المقترحات التخطيطية والاستراتيجية والطرق في المدة القصيرة لاستثمار هذه الحقول.

4- رغم تشابه النفط والغاز في هذه الحقول مع الحقول الوطنية في كل بلد إلا انه, يَغلب عليها ويميزها الصفة السياسية, ولأن العراق تاريخيا, خاض حروب مع ابرز دولتين اللتان يشتركان معه في هذه الحقول, فلهذا, تكون هناك مشكلة تقف حائلاً دون الاتفاق بشروط سهلة, ووقت قصير. واهم الاسباب والعوامل التي تُساعد على ابطاء الاتفاق في الوقت القريب.

أ- عدم اقتناع بعض الاطراف بترسيم الحدود حتى وان اكدتها وثائق او اقرت بقرار اممي.

ب- توفر البدائل عند هذه الاطراف مجتمعة, من انتاج وتصدير النفط من الحقول الوطنية الاخرى وهذه يقلل الاعتماد على نفط هذه الحقول او يقلل من اهمية الاتفاق المشترك على المدى القريب.

ت- وضع معيار الاستفادة اكبر في حال الاستغلال من طرف واحد. على سبيل المثال نفرض عندما يتم تقاسم الحقل بين العراق والجانب الايراني ربما تكون حصة العراق اكبر اذا كان الجزء الاكبر من الحقل في الاراضي العراقية, وعليه الاستغلال بشكل منفرد من الجانب الايراني قدر الامكان من الوقت – المماطلة- يُمكّنها من تحقيق ربح اكبر من حصتها الافتراضية.

5- بعد عام 2003 قل التحسس من الاستثمار الاجنبي او قُلل من حدته, نتيجة تخفيف الشعارات القومية, والانفتاح السياسي والاقتصادي العراقي على دول العالم, وقد اتاح النظام الجديد وفي اطار بعض القوانين الجديدة الخيارات الاستثمارية بشكل عام امام الجهات المعنية, ومنها اختيار الانماط الاستثمارية النفطية التي تراها تصب في مصلحة

البلد اقتصادياً مع الاخذ بنظر الاعتبار المحافظة على ثروته النفطية والسيادية واهما الحد من قدرة التحكم الاداري والانتاجي والمالي في هذه الثروة المهمة.

6- وعلى ضوء ما تقدم في النقطة اعلاه, لجأت الحكومة المركزية, الى اختيار نمط من الاستثمار يُدعى بعقود الخدمة الفنية. ترى انه مناسب ويحقق مضامين القوانين المعنية بهذه المادة. فعقدت اربعة جولات بفارق زمني احالت خلالها عشرات الحقول كان اهمها الحقول المنتجة العملاقة مثل حقل الرميلة والزبير والقرنة والتي تمثل مجتمعة, احتياطيات نفطية ضخمة وانتاج كبير جدا.

7- انفرد اقليم كردستان العراق بنمط من انماط الاستثمار يُسمى بعقد المشاركة في الانتاج, ورغم معارضة الحكومة المركزية على هذا النوع من الاستثمار الا ان الاقليم مضى وثبت العقود مع الشركات الاجنبية العالمية منها والاقليمية مبررا ذلك ببعض مواد الدستور العراقي واهما مادتي 111 و 112 اللتان, يقول انهما تدعم حرية الاقليم باختيار النمط الاستثماري الذي يراه مناسب لتعاقد مع الشركات النفطية لما يصب في المصلحة العامة.

8- احتفظ الجهد الوطني بعهدته ببعض الحقول النفطية, وقد حقق زيادة في الانتاج من بعض الحقول نتيجة الخبرة الطويلة وكفاءة كوادر. ويعد هذا العمل احد انماط الاستثمار الرئيسية الموجودة في العراق التي اضاف اليها عقود الخدمة وعقود المشاركة.

9- اقدمت وزارة النفط على طرح جولة تراخيص خامسة تضمنت حقولاً ورقعا حدودية مع دول الجوار نفطية وغازية, والتي تعد مهمة للغاية لأنها تهدف لاهم نقطة وهي المحافظة على الثروة النفطية في الحقول الحدودية من الاستنزاف, وقد اختلفت صيغتها التعاقدية مع الشركات النفطية عن جولات التراخيص الاربعة التي لأنها ارتبطت بمعدل العائد وكانت النقاط الايجابية اكبر من سلبياتها.

10- بيئة العراق الاستثمارية غير صالحة, وهي طاردة للاستثمار, واهم الامور التي يخشاها المستثمر هي عدم ضمان ثبات القوانين المتعلقة بالاستثمار فضلا عن قيادة سياسية غير هادفة للبناء المؤسساتي يُضاف الى ذلك عدم صحة المعلومات والبيانات التي يعتمد عليها المستثمر, الذي اساسه الفساد المؤسساتي. يرافق ذلك, توفر البيئة الاستثمارية في البلدان التي فيها حقول نفطية, يجعل العراق في موقف صعب من الناحية التنافسية في الاستثمار ويرفع كلف الخطورة والعمليات النفطية الى اقصى حد ممكن.

التوصيات

1- العمل على ترسيم الحدود الدولية بين العراق ودول الجوار بشكل دقيق خصوصا بين الجانب العراقي- ايراني, العراقي- الكويتي لان هناك اضطرابات وخلافات حول الحدود بين هذه الدول امتدت الى عقود ومازالت القضايا الابرز بينهن, وعملية ترسيم الحدود تثير الحساسية بين تلك الدول كونها دخلت في حروب دامية كلفت جميع الاطراف خسائر جسيمة في مادية ومعنوية . وان كان قد تم ترسيم الحدود بقرار من الامم المتحدة 1993 بين العراق والكويت الا ان العراق يرى في ذلك ظلما واجحافا وانه جاء متحيزا لصالح الكويت نظرا لظروف التي كانت سائدة حينذاك والموقف الموحد لغالبية الدول اتجاه سياسة النظام البائد.

2- العمل على وضع الية لاستثمار الحقول الحدودية الغير مستثمرة من خلال الخيارات المتاحة منها:

أ- الاستثمار من قبل الشركات المحلية لكلا الدولتين مع وضع لجان مختصة تراقب عملية التنفيذ والانتاج والتصدير.

ب- الاتفاق على شركة اجنبية واحدة لتقوم باستثمار هذه الحقول مع وضع لجنة مشتركة لتقوم بمهام الاشراف المطلوبة.

ت- اتفاق كل دولة مع شركة مختلفة على استثمار جانب من حقلها المشترك مع وضع لجان مختصة تراقب عمليات الانتاج للشركتين عبر الحدود.

3- الاستفادة من تجارب الدول التي لديها حقول مشتركة بينها, ودراسة كل حالة على حِدة حيث ان العقود والبنود والاتفاقيات تختلف من دولة الى اخرى نتيجة عدة عوامل تدخل لتؤثر بالمتغيرات السائدة والعرفية, فمثلا نجد البنود في اتفاقية اليابان مع كوريا الجنوبية هي ليست كبنود اتفاقية بريطانيا والارجنتين, والاخيرة ليست كبنود اتفاقية الكويت والسعودية من حيث النسب والارباح والتكاليف, لان طبيعة تراكيب الحقول الجيولوجية وكذلك نوعية الحقول برية ومنها البحرية وبعضها ليست عميقة والاخرى تتطلب حفر آلاف الامتار حتى يتم الوصول الى الانتاج وبعضها ذا جدوى اقتصادية واخرى ليست كذلك فعلا المسؤولين اخذ بنظر الاعتبار كل هذه العوامل من اجل وضع الصيغة المناسبة للظروف المشابهة في العراق لصياغة العقد الاستثماري للحقول المشتركة ويمكن ان تدمج الفقرات من عدة بنود دولية مختلفة لصياغة افضل العقود نتيجة للتطور الحاصل واكتشاف بعض الثغرات السلبية في العقود السابقة.

4- نظرا لحساسية الوضع الحدودي للعراق, فضلا عن وضعه الامني والسياسي يحتاج الى اشراك لجان اممية لتكون شاهدة على الخرائط وتفاصيل البنود المفترضة التي تستهدف استثمار الحقول المذكورة لتجنب الصراعات والاختلافات مع تغير الحالة, فكما ذكرنا ان الخلاف بين هذه الدول حله ليس بالأمر السهل وكل ما تقدم الزمان وحصلت متغيرات سياسية او امنية سرعان ما عادت هذه الخلافات الى الواجهة ولان الحقول هي حدودية فالأمر يحتاج الى فريق من المجتمع الدولي يوثق ذلك ويأخذ دور الشاهد.

5- تخفيض سقف المفاوضات والشروط التي تشمل تحديد رسم الخدمة والانتاج وغيرها من الامور التي تخص عملية الاستكشاف والاستخراج ومفاصل العمل, وعدم مقارنة هذه الحقول بالحقول الوطنية, والتي تكون بعيدة عن الحدود لان الحقول المشتركة لها وضعها الامني والجغرافي والسياسي الخاص فيجب ان يأخذ ذلك بعين الاعتبار.

6- الاسراع بدعوة الشركات الدولية للمناقصة على جميع الحقول والرقع الحدودية لاستثمارها فالطلب على النفط من المتغيرات السريعة, فضلا الخوف من استثمار الجار, بشكل منفرد, ومن جانب واحد فتستنزف الثروة النفطية التي تعد بالغة الاهمية للاقتصاد القومي العراقي.

7- يفضل, اختيار الشركات الدولية ذائعة الصيت ومن البلدان العظمى وتفضيلها على غير الشركات من خلال تسهيل الشروط والعوائق الاستثمارية والادارية بسبب حساسية وخصوصية الوضع الحدودي بين العراق ودول الجوار, ولان هذه الشركات لها نفوذ عالمي ومؤثرة في القرارات الدولية فينسحب تأثيرها على الدول المجاورة, فتعمل على الحد او تمنع من الخلافات الكبيرة المستقبلية على هذه الحقول النفطية المشتركة.

المصادر العربية

1- https://al-ain.com-

2- https://arabic.sputniknews.com

3- https://elaph.com/Web/NewsPapers/2019/02/1238512.html

4- *https://shafaq.com*

5- https://www.independentarabia.com

6- جريدة الشرق الاوسط .(2018). اراضي العراق لاتزال مثقلة بمخلفات الحروب , 18 فبراير رقم العدد 15788 https://aawat.com

7- الجهني, عيد بن مسعود .(2001). صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي, منشورات مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الاستراتيجية, الرياض.
8- حسن, يحيى حمود.(2012). اشكالية الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار, مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة, وقائع المؤتمر العلمي الثامن, المجلد الاول, للمدة من 25-26 نيسان.
9- الحلفي, عبد الجبار الحلفي وعبد الرضا, نبيل جعفر .(2013) نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص, دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع, لبنان – بيروت .
10- الحمامي, كاظم فنجان.(2015). الامتدادات الخارجية لحقولنا النفطية, بحث مشور على موقع الحوار المتمدن بتاريخ 2 ايلول, ص 4 على الرابط.
https://www.mahewar.org
11- الخالدي, وليد.(1991). ازمة الخليج الجذور والتاريخ, مجلة الدراسات الفلسطينية, المجلد 2. العدد, 5.
12- سالم, ماجد صدام و السعدون, غالب ناصر.(2013) حقول النفط الحدودية بين العراق ودول الجوار, مجلة الجمعية العراقية, 69, 2, 107-744.
13- سالم, ماجد صدام و السعدون, غالب ناصر.(2013) حقول النفط الحدودية بين العراق ودول الجوار, مجلة الجمعية العراقية, 69, 2, 107-744.
14- عبدالله, ضياء.(2010). الاليات القانونية في حل التنازع الدولي حول حقول النفط المشتركة, متاح https://m.ahewar.org
15- عجيل, كاظم عجيل.(2020). النظام القانوني لاستثمار الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار, دراسة في القانون الدولي, اطروحة دكتوراه في القانون العام, كلية الحقوق, الجامعة الاسلامية في لبنان, لبنان.
16- عز الدين, رجاء .(1996). التنمية والطاقة في مجلس التعاون الخليجي, العدد 97, الاهرام.
17- المحنة, علي باسم جواد.(2004). حل مشكلة استغلال حقول النفط والغاز الطبيعي العابرة للحدود الدولية في القانون الدولي, رسالة ماجستير منشورة, جامعة النهرين, العراق.

18- المرسومي, نبيل جعفر والعبادي, نصيف جاسم . (2019) التقييم الاقتصادي لعقود المشاركة وعقود التراخيص النفطية في العراق, شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة, العراق- البصرة.
19- مرهون, عبد الجليل زيد .(1970). امن الخليج بعد الحرب الباردة, دار النهار للنشر, بيروت, ص 7.
20- ميلز, روبن. الخطيب, لؤي .(2018). تحليل الجولة الخامسة من جولات تراخيص استكشاف النفط في العراق, ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط.
21- www.bayancenter.org
22- هويدي, امين.(2000). الحرب العالمية الرابعة ومفهومها الجديد, مجلة الحياة, العدد 13704.
23- ياقو, جورج عزيز .(2002). التخطيط والمتطلبات الاساسية لتنفيذ وانجاح الخطط, بحث منشور في مجلة الدراسات النفطية, العدد الاول صادرة عن وزارة النفط, معهد النفط, بغداد, ص 155.

المصادر الاجنبية

1-Transpovn Dary Petrolum Resevoirs: Are commended Approach for
the united states and mexico in the deepvaters of the Guif of mecyico
HOUSTON JOURNAL of UNTER NATIONAL LAW, vol 32:2 (2010).
2- *Rodin, D. V.(2011) offshore trans boundary petroleum deposits: cooperation as a customary obligation, Small Master's Thesis*
3-ANNUALREPORT. (2018). RidingtheOilMarkets:
Iraq'sEconomyin.Transiti 18February2019 www.iraqenergy.org